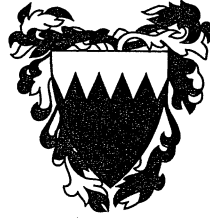


السؤال الموجه إلى صاحب المعالي الشيخ
أحمد بن عطية الله آل خليفة وزير شؤون
مجلس الوزراء، والمقدم من سعادة العضو
خالد حسين المسقطي بشأن سبب عدم
استعداد أغلب الوزارات والمؤسسات
الحكومية للتعامل مع البطاقة الذكية، وهل
تعد هذه البطاقة عائقاً أمام إنجاز بعض
معاملات المواطنين؟ ولماذا تتكرر الشكاوى
بشأن المدة الزمنية الطويلة في إصدار تلك
الذكية؟ ورد سعادة الوزير عليه



جدول بشأن المراسلات الخاصة بالسؤال

الموجه إلى صاحب المعالي الشيخ أحمد بن عطية آل خليفة وزير شؤون مجلس الوزراء، والمقدم من سعادة العضو خالد حسين المسقطي بشأن سبب عدم استعداد أغلب الوزارات والمؤسسات الحكومية للتعامل مع البطاقة الذكية، وهل تعد هذه البطاقة عائقاً أمام إنجاز بعض معاملات المواطنين؟ ولماذا تتكرر الشكاوى بشأن المدة الزمنية الطويلة في إصدار تلك الذكية؟

التاريخ	البيان
٢٠٠٧/١٠/٢٤	رسالة العضو السائل الموجهة إلى رئيس المجلس
٢٠٠٧/١٠/٣٠	رسالة رئيس المجلس الموجهة إلى وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب
٢٠٠٧/١١/١١	رد الوزير المختص
٢٠٠٧/١١/١٥	رسالة وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب الموجهة إلى رئيس المجلس، المتضمنة رد الوزير المختص



صاحب المعالي / الشيخ أحمد بن عطية الله آل خليفة الموقر
وزير شؤون مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

تأسيساً على حكم المادة (٩١) من الدستور والمادة (١٢٦) من المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن اللائحة الداخلية لمجلس الشورى المعدل بقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٦، يسرني أن ألقى جوابكم الكريم على السؤال التالي:

في ٢٠٠٦/٠٧/٣٠م أصدر صاحب الجلالة الملك المفدى القانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٦ بشأن بطاقة الهوية بعد أن أقره مجلس الشورى والنواب استجابة للمطالبة الشعبية الكبيرة بسرعة إصداره، تلك المطالبة التي أتت نتيجة الدعايات والهالة الإعلامية التي سبقت إصدار البطاقة الذكية خاصة مع الترويج المكثف لما تتميز به من أليه وتسهيل كل المعاملات والإجراءات أمام المواطنين.

لذا فإني وبعد مرور أكثر من العام على صدور هذا القانون أسأل معاليكم:

لماذا وحتى هذا اليوم نجد أغلب الوزارات والمؤسسات الحكومية غير مستعدة للتعامل مع هذه البطاقة؟ وهل تعد هذه البطاقة عائقاً أمام إنجاز بعض معاملات المواطنين؟ ولماذا نجد شكاوى يومية ومتكررة بشأن المدة الزمنية الطويلة في إصدار البطاقة الذكية؟.

وأخيراً هل تستحق هذه البطاقة هذا المسمى لما تحويه من أليات؟ وهل تستحق التكاليف التي تكبدتها ميزانية الدولة لانجاز مشروع البطاقة الذكية؟.

شاكراً لمعاليكم حسن تعاونكم ،
وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير،،،

أخوكم

خالد حسين المسقطي
عضو مجلس الشورى



الرقم: ش م و / ٥٩٠ / ٢٠٠٧
التاريخ: ١١ / ١١ / ٢٠٠٧


الموقر
صاحب السعادة السيد علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بالإشارة إلى كتاب سعادتكم رقم (٤) المؤرخ في تاريخ ٣٠ أكتوبر
٢٠٠٧، بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو خالد حسين المسقطي بشأن البطاقة
الذكية.

يسرني أن أرفق لسعادتكم مذكرة بالإجابة على السؤال المشار إليه برجاء
اتخاذ الإجراءات اللازمة لعرضه على مجلس الشورى.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية والاحترام،،،


أحمد بن عطية آل خليفة
وزير شؤون مجلس الوزراء



مذكرة

بالإجابة على سؤال النائب المقدم من سعادة العضو

خالد حسين المسقطي بشأن البطاقة الذكية

بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٠٧ تسلمنا سؤالاً من سعادة العضو السيد خالد حسين المسقطي و نص السؤال " لماذا وحتى هذا اليوم نجد أغلب الوزارات والمؤسسات الحكومية غير مستعدة للتعامل مع هذه البطاقة ؟ وهل تعد هذه البطاقة عائقاً أمام إنجاز بعض معاملات المواطنين ؟ ولماذا نجد شكاوى يومية ومتكررة بشأن المدة الزمنية الطويلة في إصدار البطاقة الذكية ؟".

والجواب هو كالتالي:

نشكر سعادة عضو مجلس الشورى على اهتمامه بمشروع بطاقة الهوية الالكترونية ويسرنا الرد على الأسئلة والاستفسارات التي تفضل بها.

إن تحقيق أهداف لمشاريع وطنية كبيرة والتي هي بحجم مشروع بطاقة الهوية يحتاج إلى وقت طويل، و بالرغم من تأخر صدور قانون بطاقة الهوية، الذي صدر في يوليو ٢٠٠٦ و اللائحة التنفيذية، التي صدرت في يناير ٢٠٠٧ أي فقط قبل أقل من عام تقريباً ، قد تحققت فعلا بعض هذه الأهداف فعلى سبيل المثال تستخدم البطاقة كإثبات هوية وكبطاقة سفر حيث يمكن للمواطنين السفر بها إلى دول مجلس التعاون الخليجية كما تستخدم في البوابات الالكترونية في المطار ولا حاجة لإصدار بطاقة بوابة الكترونية منفصلة ، و يعمل حالياً الجهاز المركزي للمعلومات مع عدد من الجهات الحكومية والخاصة على استحداث التطبيقات التي يمكنها الاستفادة من مميزات البطاقة.

وبمقارنة بسيطة بين الإنجازات التي تم تحقيقها من خلال مشروع بطاقة الهوية والمدة الزمنية لإصدار القانون واللائحة التنفيذية، نستطيع اعتبار ما تم إنجازه ذات أهمية كبيرة بل وحيوية.



وعليه :

فيما يتعلق بالمدة الزمنية لإصدار بطاقة الهوية ، فقد اتخذ الجهاز عدة إجراءات في هذا الصدد من ضمنها تطوير نظام آلي للمواعيد، الأمر الذي أدى إلى القضاء على طوابير الانتظار حيث يمكن أخذ موعد إما عن طريق الصفحة الالكترونية أو عن طريق الاتصال على رقم هاتف قسم المواعيد .

كما رفع الجهاز للحكومة عدة مقترحات لتقليل طول المدة الزمنية لإصدار البطاقة و يجري تنفيذها مثل تطوير النظم وزيادة كفاءة الأجهزة.

وبالتالي لا يمكن أن تكون البطاقة عائقاً أمام إنجاز بعض معاملات المواطنين فهي تصدر لمن يحصل على موعد ويستوفي شروط الإصدار، وقد بلغ إصدار بطاقات الهوية حتى أكتوبر ٢٠٠٧ حوالي ١١٤ ألف بطاقة.

أما فيما يتعلق بمدى استعدادية أغلب الوزارات والمؤسسات الحكومية للتعامل مع هذه البطاقة، فإنه بالعودة إلى تاريخ إصدار قانون بطاقة الهوية واللائحة التنفيذية مرة أخرى، فإن الإجراءات المتبعة على هذا الصعيد وقياساً بالفترة الزمنية تعتبر إنجازاً حقيقياً وقد كانت ملموسة، حيث قام الجهاز المركزي للمعلومات ومنذ إعلان البدء بمشروع بطاقة الهوية بزيارات للجهات الحكومية، و عرض فريق العمل على المستويات الإدارية العليا في الجهات الحكومية ماهية البطاقة واستخداماتها والأجهزة اللازمة لقراءتها وأنواعها وغيرها من معلومات، كما تم الرد على الاستفسارات وتوضيح أية نقاط غير واضحة.

وكذلك تم توزيع أجهزة قراءة بطاقة الهوية على جميع وزارات الدولة، وتم التنسيق معهم لتكيب الأجهزة واستخدام برنامج القراءة.

ر على ضوء صدور قرار مجلس الوزراء المؤقر رقم (١٩٤٥/١٣) بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١٦ تمت مراسلة الجهات الحكومية مرة أخرى بضرورة اعتماد بطاقة الهوية والحصول على أجهزة قراءة البطاقة.



بالإضافة إلى قيام الجهاز المركزي للمعلومات بدعوة شركات التقنية وتوضيح الحاجة إلى وجود أجهزة قراءة بطاقة الهوية في السوق المحلي وإعطائهم مواصفات هذه الأجهزة و عندما لم تقم شركات التقنية بتوفير أجهزة القراءة اضطر الجهاز المركزي للمعلومات بسد النقص بتوفير عدد من هذه الأجهزة للأفراد والجهات الحكومية بسعر التكلفة وهي خمسة دنانير للأفراد وللقطاع الخاص بعشرة دنانير.

و تم التنسيق مع البنوك والشركات الخاصة لشراء أجهزة القراءة واستخدام برنامج القراءة. والجدول التالي يبين أعداد الأجهزة التي تم شراؤها من كل جهة إلى الآن.

الجهة	عدد أجهزة القراءة
1	الأفراد 105
2	الجهات الحكومية 661
3	البنوك 518
4	الشركات 211
	المجموع 1495

كذلك قام الجهاز المركزي للمعلومات بتطوير برنامج قراءة بطاقة الهوية وتم وضعه على الموقع الإلكتروني لبطاقة الهوية ويتم تحميله مجاناً.

ونظراً لريادة مملكة البحرين، فقد كلف الجهاز المركزي للمعلومات بتطوير برنامج القراءة الآلية لبطاقات الهوية في دول مجلس التعاون وهو البرنامج الذي سيتم وضعه في المنافذ البرية والجوية في دول المجلس.

ومما هو جدير بالذكر أن مشروع بطاقة الهوية في مملكة البحرين قد وضعها على خريطة التقنية العالمية حيث أننا من الدول الأوائل التي نفذت هذا المشروع على مستوى العالم وكثير من الدول الشقيقة والصديقة تنظر إلى تجربتنا بهذا المجال نظرة تقدير وإعجاب وقد أرسلت وفوداً للإطلاع على تجربتنا في هذا المجال.



كما حصلت مملكة البحرين على جائزة الريادة في الوطن العربي ٢٠٠٦ وحصلت على جائزة أفضل مشروع في الهند ٢٠٠٧ بمشروع بطاقة الهوية.

والله الموفق ،،،

الجهاز المركزي للمعلومات